

البرنامج الانتخابي لجهة العدالة و التنمية لتشريعات 10 ماي 2012

وثائق و بيانات

الأربعاء 18 أبريل 2012 12:01



جهة العدالة والتنمية

EL ADALA

برنامج الحملة الانتخابية

لتشريعات 10 ماي 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

البرنامج الانتخابي

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد رسول الله سيد الأولين والآخرين، وبعد

إن جهة العدالة والتنمية هي تنظيم سياسي إصلاحي شامل مفتوح لكل الخيرين والخيرات من أبناء الجزائر من أجل التعاون على خدمة الإسلام وإحياء مجده، وتنمية الوطن وحمانيته، وخدمة الشعب وإسعاده، ويتم ذلك عبر منحهم يقوم على التسامح والتراحم والتغافر والتواد والتعاون على البر والتقوى، واعتبار السياسة مصالح يحكمها الحق والعدل.

ويمكن تلخيص أهدافها فيما يلي:

1. توطيد الوحدة الوطنية وحماية ثوابت الأمة وتعزيز استقلال الوطن والحرص على أمنه واستقراره.
2. إرساء نظام حكم راشد قائم على تعددية سياسية حقيقية، يضمن الحقوق والحريات العامة الفردية والجماعية وحقوق الإنسان، ويتوفر فيه حق الممارسة السياسية والنقابية والإعلامية للجميع.
3. تكريس مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون وحياد الإدارة.
4. احترام إرادة الشعب والنزول عند مقتضيات العمل السياسي التعددي والتداول السلمي على السلطة.
5. تحقيق التنمية الشاملة للبلاد في إطار العدالة الاجتماعية باعتماد نظام اقتصادي وطني يزاوج بين الاقتصاد الحر وواجب الدولة في الرعاية والرقابة والتحفيز، والعمل على محاربة الفساد بكل أشكاله.
6. المساهمة في دمج المرأة والشباب في تحمل مسؤولياتهم في القضايا الكبرى للأمة.
7. مناصرة القضايا العادلة في العالم، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.
8. المساهمة في تعزيز مكانة الجزائر ودورها الريادي إقليميا وجيوبيا وعالميا.
9. الاهتمام بالجالية الجزائرية بما يحفظ هويتها وانتمائها الوطني والمساهمة في تنمية بلدها الأصلي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تمتلك جهة العدالة والتنمية إستراتيجية عمل للإصلاح والبناء، تمثل رؤية اجتهادية منطلقة من قيم المجتمع وتاريخه وحضارته، ومن إدراكها لواقع الأمة وأمالها وتطلعاتها، ومن استيعابها لمختلف العوامل الداخلية والخارجية التي تصنع الأحداث، وتؤثر في مجريات الأمور كما تتضمن الحديث عن هموم الأمة وتعالج مشكلاتها، وتلبي طموحها.

أولا: في مجال النظام السياسي و الإدارة:

تطمح جهة العدالة والتنمية لتحقيق إصلاحات جذرية في الميدان السياسي وفق الخطوات التالية:

1. تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة وذلك بـ:
 - إصدار عفو شامل عن الجميع.
 - تفعيل رفع حالة الطوارئ.
 - التكفل الشامل والعدل بضحايا الأزمة دون تمييز.
 - العمل الجاد على معالجة جميع ملفات آثار الأزمة.
 - غرس روح التسامح وحب الوطن وحماية استقلاله وسيادته، وذلك برفع الظلم وتحقيق العدالة وإشاعة أجواء الحرية وديمقراطية المشاركة.
 - إشاعة الثقة بين الشعب والسلطة بتنسيق الجهود في حماية مقدرات البلاد ومصالحتها.
 - احترام ثوابت الأمة ومقومات شخصيتها وصونها من الممارسات التعسفية.

2. تعديل الدستور وإصلاح المنظومة القانونية بما يضمن التوازن الحقيقي في الصلاحيات بين السلطات وتوسيع حق إخطار المجلس الدستوري، ودعم صلاحيات الرقابة على أعمال السلطة.
3. إصلاح مؤسسات الدولة بما يحقق سلطة الشعب وأماله في الأصالة والتحرر والتنمية.
4. ترشيد الممارسة السياسية.
5. تعزيز الوظيفة الاجتماعية للدولة.

ثانيا: في مجال العدالة وحقوق الإنسان:

تسعى جبهة العدالة والتنمية في هذا المجال للقيام بـ:

- رسم سياسة شاملة لإصلاح العدالة وترقية حقوق الإنسان على المدى البعيد، بما يتلاءم والقيم الأخلاقية والحضارية والتاريخية للمجتمع الجزائري، وينسجم مع المعايير والالتزامات الدولية.
- إزالة الخلل والتناقض الموجود في النصوص القانونية، والهيكل القضائي، وفي نفوس القائمين على هذا الجهاز.
- التمسك بمرجعية الشريعة الإسلامية، والتصدي لكل محاولات تشويه الأحكام المستمدة منها وإعادة النظر في النصوص المخالفة لها.
- المزاجية في معاملة المجرمين بين النظرة الواقعية الإنسانية، وبين ضرورة الردع بالعقوبة.
- إعادة النظر في المجلس الأعلى للقضاء، وجعل تشكيلته من قضاة منتخبين من قبل زملائهم، وتوسيع صلاحياته للتكفل بالمسار المهني للقاضي من التعيين إلى التقاعد.
- تشجيع التعاون الإقليمي، والدولي على محاربة الجريمة المنظمة، وتدعيم الأمن.
- تدعيم مجال الصلح والصفح في النزاعات القضائية المدنية والجزائية.
- تعزيز حق الدفاع، وترقية دور مساعدي العدالة، ورفع وصاية وزارة العدل على تنظيماتهم المهنية
- تحسين نوعية الأحكام القضائية وضمان تنفيذها في شقيها المدني والجزائي.
- إعادة النظر في إجراءات وآليات الاتهام بشكل يعزز قرينة البراءة.
- إقرار الحق في الدفع بعدم دستورية القوانين أمام المحاكم.
- نشر ثقافة حقوق الإنسان في حدود الضوابط الشرعية.

ثالثا في مجال الشؤون الدينية:

تقترح جبهة العدالة والتنمية :

- تحسين الإطار التشريعي وترقية القطاع، هياكل وإدارة وأئمة ومؤذنين، حتى يؤدي المسجد دوره الرسالي.
- توحيد المرجعية الدينية بما يحفظ الوحدة الوطنية ويعززها.
- التصدي لحملات التطرف والتنصير.
- مراعاة الحاجات المتجددة للمجتمع في بناء المساجد، ومساهمة الدولة في عملية البناء دون حرمان المحسنين من المساهمة في ذلك.
- فتح المصليات في الأحياء السكنية ومرافق المجتمع، وجعل المساجد الكبرى جوامع للجمعة، تسهم في توحيد الخطاب المسجدي.
- تشجيع الزوايا ودعمها للتكفل بتعليم القرآن الكريم والعلوم الشرعية، وإشاعة التكافل الاجتماعي.
- جعل المراكز الثقافية الإسلامية مؤسسات إشعاع علمي ثقافي ديني وتربوي.
- إحياء ثقافة الوقف في سبيل الله لدى الأمة.
- إيجاد هيئة ذات مصادقية ومستقلة، تتكفل بجمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها.

رابعا: في مجال السياسة الاقتصادية:

إن جبهة العدالة والتنمية مصممة على انتهاز سياسة اقتصادية وطنية تراعي واقع الشعب الجزائري وأماله، تقوم على :

- مبادئ اقتصاد السوق وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.
- اقتصاد يتمتع فيه المواطن بكامل حقه، خال من الربا والضرائب الظالمة، ويسهر على تنظيم الزكاة جباية وصرفا، ويمنح القروض بعدل لكل مواطن يعمل عملا مفيدا، لا يسمح فيه باستعباد الإنسان، يساوي بين الناس في الفرص، ويؤازر كل مجهود بناء وفاعل، ويرفع الظلم ويزيل العقبات التي تحول دون تقدم الإنسان وأمنه ورفاهيته.
- اقتصاد قوي وعادل تحسن فيه قيمة العملة، نحافظ فيه على القدرة الشرائية، وتتناقص فيه البطالة إلى أدنى المستويات، ويزداد فيه الإنتاج والصادرات.
- اقتصاد يوفّر ويؤمن الحقوق الاجتماعية لمواطنيه وخاصة ما تعلق بالضرورات الست وهي: المأكل والملبس والمشرب والصحة والتعليم والسكن بواسطة :
- التنمية المستدامة - الاستثمارات - تحرير الاقتصاد الوطني - وضع سياسة وطنية للتنمية المحلية الصناعية والزراعية - تنمية و إعادة الاعتبار لبنية الاقتصاد الوطني - دعم الطاقات المتجددة.
- تطوير الغاز غير التقليدي.

وعلى ضوء ما تقدم فإن برنامج الجبهة الاقتصادي يتناول جميع القطاعات لاسيما - القطاع البتر وكيمواي والمعادن- القطاع الفلاحي - القطاع البيئي - قطاع الموارد المائية - القطاع الصناعي- قطاع تهيئة الإقليم - قطاع التجارة والخدمات - قطاع الصيد البحري.

خامسا: في مجال السياسة الاجتماعية:

إننا في جبهة العدالة والتنمية نرى ضرورة:

- تأسيس مجلس وطني لرعاية الطفولة.

- إقامة مؤسسات رعاية تربوية اجتماعية متخصصة.
- إنشاء مجلس أعلى للشباب.
- التكفل الحقيقي بإدماج الشباب القادر على العمل في القطاعين العمومي والخاص.
- إعادة النظر في السياسة المتبعة في مجال حماية الشباب من الأوقات الاجتماعية.
- تقييم تجربة الخدمة الوطنية، و رسم أهداف محددة لها تأخذ بعين الاعتبار طموح الشباب و حاجات الأمة في هذا المجال على ألا تتعدى المدة سنة.
- النهوض بالمرأة الريفية بما يناسب خصوصيتها و بيئتها.
- مراعاة ظروف المرأة العاملة.
- التكفل الحقيقي بفئة المسنين، والمعوقين، والمشردين، والأيتام، ومجهولي الوالدين والجانحين.
- التكفل الجاد بالرياضة، والصحة، والسكن، والشغل، والتكوين المهني والضمان الاجتماعي، والتقاعد.

سادسا: في مجال سياسة التربية و التعليم:

ترى جبهة العدالة والتنمية ضرورة القيام بإصلاحات عميقة تركز على:

- تنقية الكتب المدرسية والمناهج التربوية من مخلفات الاستعمار، والعادات والتقاليد والتصورات التي تتنافى وقيمنا الوطنية.
- تحصين أبنائنا لمواجهة الغزو الثقافي بكل أبعاده.
- مسابرة التغيرات السريعة ببصيرة و دراية كاملة، ومحاولة الاستفادة منها.
- تكريس أسس النظام الديمقراطي ومبادئه في المناهج التربوية.
- الحرص على التفتح على اللغات الأجنبية الأكثر نفعاً.
- الاهتمام بالمربي من خلال العناية به ماديا ومعنويا، وتأهيله بيداغوجيا.
- الاهتمام بالمجامع وتفعيل دورها.
- ترقية اللغة العربية و تعميمها و تسهيل تدريسها.
- ترقية تدريس اللغة الأمازيغية بالحرف العربي.
- تدعيم المطاعم المدرسية والنقل المدرسي والصحة المدرسية وتحسين ظروف التمدرس.
- العناية بكل أطوار التعليم من التعليم التحضيري الى التعليم العالي.
- ترسيخ و نشر ثقافة البحث العلمي في المجتمع و في كافة الميادين.

سابعا: في مجال السياسة الإعلامية:

- ترى جبهة العدالة والتنمية ضرورة النهوض بهذا القطاع من خلال:
- تحرير المطابع ووسائل الإعلام العمومية من الاحتكار و تسخيرها لأداء الخدمة العمومية.
- الارتقاء باحترافية وسائل الإعلام.
- بسط الحريات الإعلامية و رفع القيود عن حرية الفكر و التعبير في إطار مقوماتنا الحضارية.
- تشجيع رجال المهنة على وضع ميثاق أخلاقيات المهنة.
- إعداد قانون ينظم تحرير توزيع الإشهار العمومي والخاص.
- إنشاء مجلس أعلى للإعلام و توسيع صلاحياته.
- مراجعة مناهج و برامج التعليم في معاهد الإعلام والاتصال.
- إعداد قانون خاص بالسمعي البصري.
- وضع نص ينظم عملية سبر الآراء.
- اعتماد الإعلام الخارجي في توضيح صورة الجزائر و تشجيع الاستثمار الأجنبي.
- الاهتمام بالإعلام الإلكتروني.
- العمل على إعطاء البعد العالمي للثقافة الوطنية في مختلف وسائل الإعلام.
- تعزيز دور وكالة الأنباء الجزائرية.
- جعل وسائل الإعلام منابر للتربية و التنشئة الاجتماعية و الثقافية و أداة لمحاربة الفساد بكل أشكاله، و ترسيخ ثقافة الشورى و التعددية الديمقراطية النابعة.

ثامنا: في مجال السياسة الثقافية:

تحرص جبهة العدالة و التنمية في هذا المجال على التمسك بمبادئ و أصول الثقافة الإسلامية و انطلاقا من هذا المبدأ تعمل على:

- وضع حد لاستبداد الشهوات على العقل.
- التصدي للغزو الثقافي بتظافر جهود جميع أبناء الأمة الجزائرية.
- ترقية الذوق الفني السليم لدى الأطفال و الشباب بما يتماشى و الآداب العامة للمجتمع الجزائري.

- إعادة الأمل للفاعلين في مجال الثقافة، بمنحهم فرص التعبير عن آرائهم وتقديم وجهات نظرهم، عن طريق الحوار الجاد والمسؤول وتثمين جهودهم ووجهات نظرهم.
- إعادة هيكلة و تأهيل منشآت القطاع الثقافي خاصة قاعات المسرح، وقاعات العرض.
- الاهتمام بمسرح الطفل و إدراجه ضمن برامج المنظومة التربوية.
- تحضير الإطار القانوني لبناء مدينة سينمائية جزائرية.
- دعم صناعة الفيلم و المسلسل التاريخي و الوطني و الديني.
- إعطاء البعد العالمي للثقافة الوطنية بتطوير التراث و عصرنته.
- كتابة تاريخ الثورة.
- مطالبة فرنسا بالاعتذار عما تسبب فيه الاستعمار الفرنسي من جرائم في حق الشعب الجزائري.
- إدراج مادتي التربية الفنية و التشكيلية ضمن البرامج المدرسية لتنمية مواهب الأطفال.
- إعادة النظر في قطاع النشر و مراجعة سياسة الضرائب و الرسوم المطبقة عليه.
- استحداث جوائز الجمهورية سنويا لأحسن الأعمال الفكرية و العلمية و الأدبية و الفنية.
- توفير الإمكانيات الضرورية لصناعة الكتاب و دعم سعره.
- إدخال ثقافة الاهتمام بالآثار و ربطها بمقومات الشخصية الوطنية و بتاريخنا الوطني.
- إعادة النظر في معايير الديوان الوطني لحقوق المؤلف بغية ترقية الكلمة النظيفة و الهادفة.

تاسعا: سياسة الأمن والدفاع:

ترى جبهة العدالة و التنمية ضرورة تسيير المخاطر بمختلف مصادرها؛ الأجنبي، الداخلي، الإنساني، الطبيعي؛ بمعنى توقعها و الوقاية منها بتحديد إستراتيجية حقيقية تقوم على جملة من الإجراءات المترابطة و المنسقة المنطوية تحت لواء:

- التمسك بالقيم الأخلاقية و الحضارية و التاريخية للمجتمع الجزائري لحماية الوطن من الجريمة و الانحراف.
- احترام القوانين و التحرك في حدودها.
- توظيف قطاعات الدولة المختلفة و خاصة الإعلامية و التربوية و الثقافية في نشر و تشجيع عوامل استتباب الأمن و حفظ النظام العام و مكافحة الجريمة.
- حسن الاهتمام برجال أجهزة الأمن و الدفاع، انتقاء و تكوين و تربية و توجيهها ثم تحسيننا لأحوالهم و ضمانا لمستقبلهم.
- إبعاد أجهزة الأمن و الدفاع عن التحزب و التعصب.
- ربط أجهزة الأمن و الدفاع بالشعب و خياراته الإستراتيجية، و الابتعاد عن كل محاولات زعزعة ثقة الشعب في تلك الأجهزة.
- السهر على تكوين جيش محترف ذا إمكانيات و مؤهلات عالية.
- السهر على تحسين مستوى الإعداد و التأهيل لدى قوات الأمن.

عاشرا: سياسة العلاقات الخارجية:

إن جبهة العدالة و التنمية تسعى في هذا المجال إلى تحقيق الأهداف السامية للأمة و المصالح الإستراتيجية للوطن وذلك بـ:

- المحافظة على استقلالية القرار الجزائري السيد.
- دعم جهود المجتمع الدولي في إقامة السلم و الأمن الدوليين و الحفاظ عليهما.
- دعم مبدأ الاحترام المتبادل بين مختلف أعضاء المجتمع الدولي و التقيد التام بالشرعية الدولية و بمبادئ القانون الدولي، و احترام كل المعاهدات و المواثيق المعتمدة من طرف الجزائر.
- الاهتمام بالبعد الاقتصادي للعلاقات الدولية و السعي إلى إقامة نظام اقتصادي و مالي يسعى إلى رفاهية البشرية جمعاء.
- الاهتمام بالجالية الجزائرية و تطهيرها و إعانتها.
- نصره القضايا العادلة و في مقدمتها القضايا العربية و على رأسها القضية الفلسطينية.
- العمل الدؤوب على التعاون من أجل إخضاع مبادئ القانون الدولي لمنطق الحق و العدل بدل منطق القوة.
- تعزيز العلاقات على مستوى الفضاء المغاربي - العربي - الإفريقي - الإسلامي و الفضاء المتوسطي و الدولي
- الانخراط في مختلف المنظمات الدولية، و العمل من أجل تحقيق مهامها النبيلة.
- تفعيل دور الدبلوماسية الحكومية و البرلمانية.

أنشطة الجهة

مجلس الشورى الوطني يجتمع في دورة إستثنائية لمناقشة مستجدات الجهة و الساحة السياسية



إجتمع صبيحة اليوم السبت 26 ماي 2012 بمقر جهة العدالة و التنمية مجلس الشورى الوطني، في دورة إستثنائية بغرض دراسة جدول أعمال متنوع ضم عدة نقاط أهمها تقييم الحملة الانتخابية...

النشاطات الداخلية

المزيد

الجهة السياسية لحماية الديمقراطية تجتمع بمقر جهة العدالة و التنمية و تخرج بأرضية عمل مشترك



بسم الله الرحمن الرحيم الجهة السياسية لحماية الديمقراطية أرضية عمل مشترك مقدمة : أمام ما أظهرته السلطة عبر إنتخابات 10 ماي 2012 من رفض لكل تغيير و لجونها المدير إلى...

تصريحات و ندوات

المزيد

وثائق و بيانات

دليل مراقب جهة العدالة و التنمية في الإنتخابات التشريعية



مقدمة: إن الحرص على متابعة العملية الانتخابية و مراقبة كل مراحلها و خاصة على مستوى مكاتب ومراكز التصويت، و تجنيد المواطنين لحضور عملية فرز الأصوات ، و جمعها ومتابعة العملية على...

وثائق و بيانات

المزيد

البرنامج الانتخابي لجهة العدالة و التنمية لتشريعات 10 ماي 2012



جهة العدالة و التنمية EL ADALA برنامج الحملة الانتخابية لتشريعات 10 ماي 2012 بسم الله الرحمن الرحيم البرنامج الانتخابي مقدمة: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد رسول الله سيد...

وثائق و بيانات

المزيد

مقالات و آراء

منطق العلم والكفاءة والخبرة على حساب منطق المال أو (الشكارة)



أكد الشيخ عبد الله جاب الله رئيس جهة العدالة والتنمية أن المنهجية المتبعة من طرف الجهة تعتمد أساسا على عنصرين في اختيار المترشحين أولها اللامركزية في وضع قوائم المترشحين من...

مقالات و آراء

المزيد

جهة العدالة والتنمية نحو التأسيس لتحول ديمقراطي سليم في الجزائر



يشير التعريف العلمي لجهة العدالة و التنمية، برئاسة الشيخ عبد الله جاب الله، و الذي يميز الجهة عن غيرها من القوى السياسية الأخرى - "جهة العدالة و التنمية تنظيم ...

مقالات و آراء

المزيد



كل الحقوق محفوظة لجبهة العدالة و التنمية © 2012
للإتصال بنا: info@eladala.net
جبهة العدالة و التنمية المقر الوطني
رقم 492, حي بوشاوي رقم 03 الشراقة الجزائر العاصمة

